تداعيات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا

المدرس الدكتور نزار كاظم صباح الخيكاني
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص البحث

يستحوذ موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على اهتمام الاقتصاديين، وإذا كان الهدف من ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية فإن هناك سلبيات يمكن أن تعد محددات رئيسة للنمو والتنمية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عناصر رئيسة ومترابطة لمسألة الانفتاح في ظل الانضمام تصطدم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد قد تحد من تحقيق المكاسب المرجوة، فضلا عن أن الاستجابة السريعة لشروط WTO واتفاقياتها في المرحلة الحالية قد تؤدي إلى حصول تداعيات ستؤثر سلبا بشكل أو بآخر في الاقتصاد نظرا لضعف قدرته التنافسية وضعف تأهيله للمشاركة كعضو دائم في المنظمة في ضوء الوضع الحالي للاقتصاد، ولارتباطه بتحديات تحول دون الاستفادة من المكاسب، وتبقى مسألة الاستفادة منها متوقفة على مدى قدرة الاقتصاد الوطني في الاستعداد لتوجيه وتصحيح الاقتصاد بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاوض ومجاراة شروط المنظمة وقواعدها والتفتيش عن حلول إستباقية كأمر ضروري في إبعاد البلد عن مفاجآت غير محسوبة قد تفاقم المشاكل الحالية .

المقدمة

يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم ملامح التطورات الاقتصادية العالمية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إذ ارتبطت سياسات التحرير هذه ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تسير عليها منظمة(WTO) وما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويعنى بالتحرير التجاري المرتبط بنظام متعدد الأطراف عملية رفع القيود الكمركية عن انسياب السلع والخدمات فضلا عن التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية، والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول، وقد كان للتطورات الاقتصادية التي شهدها النصف الثاني من العقد الأخير من القرن الماضي دور في ترك الباب مفتوحا للاندماج في الاقتصاد العالمي ، حتى أصبحت الرغبة توجها عاما ومتصاعدا لدى اغلب البلدان بالانضمام إلى (WTO) .

ومن الجدير بالذكر، أن الدول الكبرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية وضعت عدداً من الاتفاقيات الدولية بغية الاستمرار في الانتصار والتفوق والسيادة، وكان من أهمها اتفاقية إنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتفاقية الجات 1947التي مهدت لظهور المنظمة .

ويأتي إقدام العراق بالانضمام إلى المنظمة وعقد عدة اجتماعات تمهيدية فيها والسعي لأن يكون عضوا دائما فيها لاسيما وانه يجد في مسألة انضمامه إليها والاندماج مع العالم أمرا في غاية الأهمية لتطوير اقتصاده والحصول على امتيازات المنظمة وان ذلك يمكن أن يساعده على تحقيق منافع تجارية في ضوء ميزته النسبية من الموارد الاقتصادية، حتى أصبح الأمر مثيرا للجدل بين الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء فمنهم من يؤيد فكرة الانضمام بالاستناد إلى المكاسب أو الايجابيات التي قد تتركها مسالة الاندماج بالمنظومة العالمية للتجارة ، ومنهم من يرفض ذلك بدافع التشاؤم وما سيتركه ذلك من مخاطر على مستقبل الاقتصاد العراقي ،وفي ضوء هذه التطورات وإدراكاً من

العراق بأن البقاء خارج إطار المنظمة يعد أمرا غير منطقي، وجعل البلد غير قادر على تأمين تبادله التجاري مع الدول الأخرى .

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أن خطورة ما تتركه مسألة الانضمام إلى WTO وما يتبعها من جدل قائم حول مدى قدرة العراق من الحصول على المكاسب وتجنب التداعيات المحتملة جراء هذا الانضمام في ضوء وضع اقتصاده الحالي فضلا عن أهمية المساهمة في كشف الآليات المناسبة للنهوض بمستوى الاقتصاد وكيفية تأهيله لكي يكون عضوا ومفاوضا قويا .

مشكلة البحث

على الرغم مما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية غير مرغوبة في عملية التنمية وما تمخض عنها من انحرافات في مسار نموه الاقتصادي وتراجع في فعالياته الاقتصادية فانه يسعى جاهدا في ظل التوجهات الجديدة والمتمثلة بالانتقال إلى آلية السوق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والإشكالية في هذا المجال تتمحور حول مدى استعداد العراق في ضوء وضعه الاقتصادي الحالي أن يتيح له الانضمام للاستفادة من الامتيازات التي تسمح له المنظمة لنفاذ سلعه إلى الأسواق العالمية وسهولة توفير التقانة الحديثة في وقت يعاني من اختلال اقتصاده وضعف قدراته التنافسية أمام القدرات العالية للأعضاء المنظمين إلى المنظمة .

هدف البحث

بناءً على ما تقدم في ضوء مشكلة البحث فإن الباحث يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تقييم مدى أهمية انضمام العراق للمنظمة في ضوء وضعه الاقتصادي الحالي وتحديد العقبات التي تقف أمام ذلك .

٢. إلقاء الضوء على أهم المكاسب والتداعيات المحتملة التي يمكن أن تتركها المنظمة في الاقتصادات النامية .

٣. بلورة مجموعة من السبل والمقترحات التي يمكن من خلالها تأهيل العراق للاندماج في الاقتصاد العالمي وبما يجعله قادرا على تحقيق المكاسب المرجوة وتفادي السلبيات المتوقعة جراء الانضمام المبكر .

فرضية البحث

تأسيسا على ما تقدم بنيت فرضية البحث على فكرة مفادها " أن إقدام العراق على الانضمام إلى (WTO) سيتمخض عنه الحصول على مكاسب اقتصادية قد لا تفوق الآثار السلبية المتوقعة في ظل وضعه الاقتصادي الحالي،ومن ثم فإنه لن يحقق ما يبتغيه لتصحيح الاختلالات في اقتصاده وتطوير مستوى النمو فيه .

منهجية البحث

ولأجل ما يتوخاه البحث من أهداف ولاختبار صحة فرضيته، حاول الباحث المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في محاولة لتحليل المكاسب والمخاطر المتوقعة بعد الانضمام .

هيكلية البحث

لغرض الإحاطة بالموضوع ولاختبار صحة فرضيته وتوخيا للوصول إلى أهدافه قسم البحث إلى أربعة محاور، يتناول المحور الأول دراسة لخلفية المنظمة العالمية تاريخا وواقعها من حيث الأهداف والمبادئ والاتفاقات التي خرجت بها، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة جدوى المنظمة وتأثيراتها في الاقتصادات النامية من خلال

استعراض مبررات الانضمام أولا، ومخاوفه مستقبلا، في حين كرس المحور الثالث لاستعراض وضع الاقتصاد العراقي وتداعيات الانضمام إلى المنظمة المذكورة، بينما خصص المحور الرابع لإمكانات التأهيل في ظل التحديات وأهم السبل التي يقترحها الباحث لمواجهتها، وأخيرا خاتمة لأهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول: منظمة التجارة العالمية(الخلفية والواقع)

أولا: الخلفية التاريخية للمنظمة

بعد وقوع الحرب العالمية الثانية عام 1945 كان التوجه نحو إقامة النظام الاقتصادي العالمي على ركائز مؤسسية تناط بها مسؤولية تنظيم وتحرير التجارة العالمية، وعقد في هافانا مؤتمر للتجارة والعمالة عام 1947 لإرساء قواعد رئيسة لمنظمة التجارة العالمية[1] ،وأسفرت المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات :GATT) و التي أبرمت في العام 1947وبدأ العمل بها ابتداء من يناير عام 1948، و كان عدد الدول التي وقعت عليها في البداية 23 دولة من بينها : الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا ، ومنذ العام 1948 بدأ التفكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية الذي يعد بمثابة الإصلاح الاقتصادي الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية كما كان متوقعا منه لتحقيق أهداف مثل تحرير التجارة العالمية، و توطيد دعائم النظام التجاري العالمي، من خلال وسائل وإجراءات قانونية، و بناء على ذلك فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات 1947 الالتزام بالسعي المستمر لإزالة الحواجز المقيدة للتجارة الخارجية و الاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض [2].

ومنذ العام 1948والجات تعمل على وضع القواعد اللازمة للنظام، إلا أن الاتفاقية ضلت مؤقتة وان كتب لها النجاح في بعض مضامينها على العكس من المنظمة التي استمرت بمفاوضات عديدة في ثمان جولات بدءا من العام 1949وحتى العام 1994 بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أضافت كل جولة من تلك الجولات بنوداً واتفاقيات جديدة ، وفي العام 1973 كانت جولة طوكيو بمثابة المحرك للماء الراكد لاتفاقية الجات 1947من خلال الاتفاق على تخفيض التعريفات الكمركية فضلا عن عقد سلسلة من الاتفاقات حول الحواجز الكمركية، وتعد هذه الجولة بمثابة تفسير للقواعد القائمة بالجات، [3] وتجدر الإشارة إلى أن جولة الاورغواي سبقتها ثلاث مراحل تمتد خلال الفترات (1947–1976،1976 -1991،1991-1994) أي حتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة (الاورغواي 1994) (4) ، أو ما يطلق عليها بالجات 1994 [4] .

وتختلف الجات 1994 عن اتفاقية الجات 1947 لكون الأخيرة تعد اتفاقية مرحلية متعددة الأطراف ولم يكن منها أن تكون منظمة على اعتبار أن المنظمة أوسع من ذلك وتضم مجموعة من الاتفاقيات فضلا عن أنها عالمية وبدورها أيضا قامت بإلغاء وتحديث نصوص كثيرة لاتفاقية الجات 1947حتى أصبحت ما يعرف بالجات 1994، [5] وشملت اتفاقيات أخرى كاتفاقية الملكية الفكرية وتحرير الخدمات، فضلا عن أن الجات 1947 كانت مطبقة بشكل وقتي وتفتقد للأجهزة الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية ، وان كانت هناك لجان مؤقتة تقوم بأداء مهامها ، بينما كان لجولة الاورغواي أثر كبير في إنشاء المنظمة التي بدورها التي باتت تتصدى المنظمة لقضايا جديدة في فتح الأسواق العالمية وبلا تمييز واحتدام المنافسة الكاملة في قطاعات التجارة ،وان نطاق الجات جغرافيا يعد محدودا بعدد الدول المنظمة إلى هذه الاتفاقية ، فبعد أن كان عدد الدول المنظمة عام 1947 لايزيد عن 23 دولة و118 عام 1994 بداية انعقاد جولة الاورغواي ، ومن ثم أخذت تشمل ممارسات جديدة في العلاقات التجارية الدولية وتنطوي على إطلاق حرية التجارة على الصعيد الدولي [6] ، على العكس من دائمية المنظمة وغيرها من

الاختلافات ، أي أنهما شيئان مختلفان إلا أنهما مكملان، فالجات هي الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (GAAT : General Agreement on Trade)، أما المنظمة فهي المقر الذي تنفذ وتتابع من خلاله الاتفاقية و ذات صفة قانونية مستقلة وإطار تنظيمي ومؤسسي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاورغواي وغير خاضعة للأمم المتحدة وتعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتقوم على مفاوضات متعددة الأطراف [7] .

وتعد جولة الاورغواي من أطول الجولات بعد الجات 1947 وأعقبتها جولة مراكش بالمغرب في العام(1994م) التي أقرت بدء الاتفاقية منذ العام(1995) ، واستغرقت هذه الجولة سبع سنوات اتفق المجتمعون فيها على عدد من التدابير من أهمها تخفيضات رسوم الاستيرادات ومراجعة قواعد تسوية المنازعات .

ثانيا: الأهداف والمبادئ والاتفاقيات:

1- الأهداف

تسعى المنظمة إلى تحقيق ما يأتي[8] :

أ -توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم آلياتها .

ب خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بهدف إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق من خلال إزالة العوائق بوجه تدفقات حركة التجارة عبر الدول .

ت -زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.

ث -الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة .

ج -توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية .

ح -توفير البيئة العالمية الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار .

خ -إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية .

د -زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقا لاتفاقيات الأورغواي.

ذ -تسوية المنازعات التجارية في إطار هيئة تحت إشراف المنظمة .

2- المبادئ

لبلوغ الأهداف السابقة فإن المنظمة تقوم على إرساء وترسيخ مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات المتعددة الأطراف وكانت علي المبادئ نفسها التي أسست عليها اتفاقية الجات، غير أنها تخالفها في الكثير من التطبيقات، ويمكن إيجازها بما يأتي:[9]

أ - مبدأ التجارة العادلة

يجب أن تسود أسس الكفاءة النوعية والسعرية، التي تقضي بجعل التجارة بين الدول الأعضاء مبنية على أسس عادلة بحيث تصبح معه الكميات المصدرة والمستوردة من السلع والخدمات انعكاساً لكفاية الإنتاج ونوعيته ومن ثم توفير القواعد والإجراءات الحمائية للملكية الفكرية .

ب -مبدأ الشفافية

أي تعهد الدول بتوفير المعلومات الكاملة عن كل ما يتعلق بالتجارة، أي للمستوردين والمصدرين وبقدر يمكنهم من التنبؤ المستقبلي بالسلوك التجاري للدول والسماح بإنشاء مراكز معلومات للغرض نفسه، وعدم السماح باستخدام القيود الكمية على التجارة إلا في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

ت -مبدأ المعاملة الوطنية : TREATMENT NATIONAL

وذلك بمعاملة السلع المستوردة والسلع المنتجة محليا بدون تمييز، أي أن قاعدة المعاملة الوطنية تحظر التمييز بين المستوردات ومثيلاتها المحلية فيما يتعلق بالضرائب والحوافز الممنوحة للمنتجات الوطنية ، أي لايحق للدولة العضو في المنظمة أن تميز في إجراءاتها المحلية بين هذه السلع سواء من حيث فرض الرسوم والضرائب والقوانين أو الإجراءات التنظيمية الأخرى من اجل حماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد .

ث -مبدأ الدولة الأولي بالرعاية:(MFN)

تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض معاملة لا تقل عما تمنحه لأي دولة أخرى ، ويلزم هذا المبدأ كل دولة عضو في المنظمة قامت بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في المنظمة بأن تعمم هذه المعاملة تلقائيا ومن دون تمييز على جميع الدول الأعضاء إلا في حالات استثنائية كالحروب والأسباب الأمنية من دون أن يطلب تبرير ذلك ،وهذا المبدأ نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية، وبناءً على ذلك لا يجوز لأي بلد من البلدان أن يفرض رسوماً جمركية على الاستيرادات من بلد ما بنسبة أعلى من الرسوم التي يفرضها على الاستيرادات من بلدان أخرى .

ج -مبدأ المفاوضات التجارية

ويقتضي هذا المبدأ ضرورة اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي .

3- **الاتفاقيات**:

يحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من 60 اتفاقية ومبدأ وملحقا ومذكرة تفاهم ، وأهمها (28) اتفاقية متعددة الأطراف في مجال : (الزراعة، والمنسوجات والملابس، والعوائق الفنية أمام التجارة، والصحة والصحة النباتية، والفحص قبل الشحن، وشهادات المنشأ، وتراخيص الاستيراد، والإجراءات الوقائية الخاصة، ومكافحة الإغراق، والتع ارة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية TRIMS، والتجارة في الطائرات المدنية ومنتجات الألبان واللحوم، وقضايا فض المنازعات ومتابعة السياسة التجارية، والخدمات :GATS، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها)، [10] وكانت نتائج المفاوضات تسير في اتجاهين أساسيين هما : [11]

أ: أفقي بتوسيع تنظيم التجارة الدولية ليشمل التجارة في السلع الزراعية والمنسوجات إضافة إلى تجارة الخدمات واتفاق تنظيم حقوق الملكية الفكرية.

ب: رأسي بإعطاء المرونة للدول الأقل نموا .

وتعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مراكش هي نقطة البداية لنظام تجاري عالمي وليست نقطة النهاية .

المحور الثاني: جدوى WTO وتأثيرها على الاقتصادات النامية

أولا: مبررات انضمام البلدان النامية إلى (WTO)

قبل الإشارة إلى أهم المخاوف أو الآثار المحتملة جراء انضمام معظم البلدان النامية إلى المنظمة لابد من التعرف على أهم المبررات أو الظروف التي ساهمت في انضمامها وارتباطها كعضو دائم في المنظمة وكما يأتي :

١. لقد جرت مفاوضات جولة الأورغواي في ظروف انكسار وتدهور أوضاع الغالبية العظمى من البلدان النامية التي كانت مثقلة بالديون الخارجية وعجزها عن سداد هذه الديون وفوائدها ، فضلاً عن معاناتها من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وان الاتفاقيات التي وقعت عليها هذه البلدان في إطار المنظمة تعكس الظروف التي أبرمت فيها هذه الاتفاقيات، وتعبر بشكل خاص عن علاقات القوة ودرجات التكافؤ أو عدم التكافؤ بين الأطراف التي تفاوضت بشأنها .

٢. إن المفاوضات جرت في ظروف اضطرار العديد من البلدان النامية قبول الشروط القاسية لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي بما فيها الالتزام بتحرير التجارة وما تفرضه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل التخفيف – ولو مؤقتا"– من عبء الديون الخارجية.

وبعد تغير وضع هذه البلدان في بعض الجوانب الاقتصادية والمالية وبمرور الوقت أصبحت في موقع يجيز لبعضها إعادة النظر في التزاماتها في إطار (WTO) وتمديد فترات السماح أو تخليها عن بعض الالتزامات أو الحصول على معاملة تفضيلية في مجالات معينة ، أو لتأجيل الأخذ ببعض القضايا ومنها البيئة والعمالة في ضوء مكانتها في الاقتصاد العالمي وتراكم الخبرات والتفاوضية فضلا عن استقرارها اقتصاديا وسياسيا ، وقد جاء هذا التغيير من المصادر الآتية : [12]

١) تنفيذها لمعظم برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ودخولها في إطار النظام الرأسمالي العالمي، ومع ذلك لم تشهد تلك البلدان التحسن الذي وعدت به لا على صعيد النمو الاقتصادي ولا على صعيد الرفاهية الاجتماعية.

٢) تبين لها بمرور الوقت ضخامة ما تورطت فيه من التزامات ، ووجود صعوبات شديدة تعترض تنفيذ هذه الالتزامات وعدم تقيد البلدان الكبرى الأعضاء بتعهداتها تجاهها في أمور كثيرة كفتح أسواقها أمام صادراتها .

٣) إن عدم التوقيع سوف يحرم البلدان من دخول (WTO)، ومن ثم سوف تحرم هذه البلدان من مبدأ الدولة الأولي بالرعاية.

ثانيا: المخاوف بشأن مستقبل البلدان النامية

تشترك معظم البلدان النامية في إمكاناتها الاقتصادية وجدوى انضمامها إلى (WTO) ، وان رصد المخاوف أو الآثار المحتملة ليس من قبيل التشاؤم وانما لغرض الاستفادة من تجارب هذه البلدان مجتمعة باتجاه مواجهة التحديات والعوائق بشأن انضمام العراق ، وما يأتي أهمها :

١. السياسة الاقتصادية وارتباطها بإجراءات المنظمة

إن ما تفرضه المنظمة من شروط قد يتعارض وسياستها الاقتصادية وقد لا يتوافق وأهدافها بشأن اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية ويمكن أن يكون أمرا غير مرغوب فيه في هذه البلدان لاسيما و أنها أصبحت تشكل ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في المنظمة الأمر الذي يعوق التوصل إلى ضمان كامل الاتفاقات الخاصة بالتجارة وبالتالي يمكنها ممارسة متغيرات في صالح الحماية التجارية وسلباً على الحرية التجارية، ومنذ البدء بعمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي وحصول تغيرات في السياسات الاقتصادية و المالية جراء توصيات و صفات الصندوق و البنك الدوليين، بدأ أداء الاقتصاديات النامية بالتراجع منذ منتصف الثمانين يلات و حتى نهاية عام 2007، برغم حصول بعض التقلبات فيها .

2- جدوى اتفاقيات المنظمة في البلدان النامية

سيتم في هذا المجال التعرض لأهم الاتفاقيات وتحليل جدواها في هذه البلدان وكما يأتي:

أ - أهمية اتفاقية الخدمات

تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) من أهم نتائج جولة الأورغواي إن لم تكن أهمها علي الإطلاق ، وتتخوف بعض البلدان النامية مستقبلاً إزاء هذه الاتفاقية ، ويختلف المحللون في تقييم آثار الاتفاقية عل ى هذه البلدان ، فمنهم من يرى بأن تحرير الخدمات قد يؤثر سلباً على قطاع الخدمات فيها بالنظر لسيطرة معظم البلدان المتقدمة على مزايا نسبية عالية في جانب الخدمات بسبب وفرة رأس المال فيها وخبرتها العالية في المجال المصرفي والتطور الحاصل في الاتصالات التي تتيح لشركاتها العملاقة السيطرة علي صناعة الخدمات، إذ تسيطر البلدان المتقدمة على صادرات الخدمات في العالم ، بينما تبقى البلدان النامية غائبة في هذا المجال [13]، ومنهم من يرى عدم إلزامها أي من الأعضاء بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبية بممارسة أداء الخدمة في إقليمها، إلا إذا ارتضت هي ذلك، كما إنها لا تفرض مبدأ المعاملة الوطنية ولا تفرض حق النفاذ إلى أسواق البلدان الأعضاء إلا في الحدود والشروط التي ترتضيها، وفي الواقع تعارض أغلب البلدان المتقدمة التحفظات التي تبديها بعض البلدان النامية؛ ففي مؤتمر كانكون في المكسيك 2003 شن الوفد الأمريكي هجوماً حاداً علي موقف البلدان النامية، وتوعدهم بالعقوبات الاقتصادية [14]، و المشكلة تكمن في أن الكثير من البلدان النامية تحوز على مزايا نسبية في بعض قطاعات الخدمات و لكنها ترتبط غالبا بحركة العمالة و هذا هو الأسلوب الأخير لانسياب الخدمات الذي ترك جانبا

و لم يحدث أي تحرك فيه من جانب البلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية، وعموما فإن الحكم على كفاءة الاتفاقية (الجاتز) يتوقف على حجم التكلفة التي يتحملها الاقتصاد عندما تكون هناك رغبة بالتراجع عن هذه التعهدات .

ب -مسألة دعم المنتجات الزراعية في ظل اتفاقية الزراعة

بالنظر لإلغاء الدعم المقدم إلى المنتجات الزراعية وإجراءات الحماية أدى إلى تباطؤ البلدان المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مفاوضات الاورغواي كتعويض البلدان النامية المتضررة من التكاليف المرتفعة للسلع الغذائية المستوردة ، وفي هذا الصدد يشير(نيكولاس شيترن) ممثل البنك الدولي إلى اعتراض البنك المذكور على سلوك البلدان المتقدمة باعتمادها بعض أساليب الحماية أمام السلع الواردة من البلدان النامية في وقت تطالبها بفتح أسواقها أمام منتجاتها [15] ، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الأعباء على البلدان النامية وإضعاف قدراتها التنافسية .

وعلى أثر إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان الصناعية المتقدمة وطبقاً للدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي السابق الإشارة إليها، فإن أسعار جميع المنتجات الزراعية آخذه بالارتفاع، ويعزى ذلك إلى مصدرين [16] أولهما، انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل، ومن ثم انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها ، وثانيهما، انخفاض التعريفات الكمركية على المنتجات الزراعية لاسيما في البلدان الأوربية قد يزيد الطلب على هذه المنتجات ويرفع من أسعارها العالمية، وبالتالي التأثير سلباً على البلدان النامية المستوردة للغذاء، و هذا ما يهدد موازين مدفوعاتها .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال ، إن سياسة الإغراق كلفت الفلاحين الهنود أكثر من 26 مليار دولار في صورة انخفاض الدخل وتزايد الفقر، وقد وان أكثر من 25 ألف فلاح أقدموا علي الانتحار تحت الضغوط الوحشية والغير عادلة من الأسعار التي تفرضها البلدان المصدرة للغذاء[17] .

ت -آثار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS)

طبقا لهذه الاتفاقية تفرض البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة إجراءات تعد سلاحاً ضد السماح بنقل التكنولوجيا، بإجراءات رادعة ضد انتهاك الحقوق الواجب إتباعها من الأعضاء بموجب الشروط المعتمدة بموجب تشريعات جديدة مما ينطوي على إعاقة النمو في البلدان النامية[18] لاسيما أن هذه البلدان تفتقر إلى تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يتطلب منها استحداث تشريعات جديدة فيها لتتوافق وا لالتزامات التي تفرضها الاتفاقية .

وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع نفقة التكنولوجيا الوافدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، و في هذا الصدد واجهت البلدان النامية ارتفاعاً خطيراً في كلفة استيراد الأدوية المحمية ببراءات الاختراع، ومثال ذلك واجهت كل من البرازيل وجنوب إفريقيا إجراءات قاسية من قبل شركات الأدوية المتعددة الجنسية لمنعها من الاستيراد الموازي، أو الإنتاج المحلي للأدوية الخاصة بمرض الإيدز، وما زال النزاع قائماً بين حكومتي الولايات المتحدة والبرازيل حول الموضوع نفسه [19] . حتى أصبحت الصناعة العربية ووضعتها في موقف دولي وتنافسي مع شركات الدواء العالمية الكبرى الأكثر تضررا منها التي يتوقع لها التوقف فور الشروع بتطبيق الاتفاقية ، إذ تشترط الالتزام بحقوق الملكية

ومطابقة المواصفات العالمية كشرط ضروري لدخول الأسواق وفتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية وعدم حماية الإنتاج الوطني [20] .

ث -اتفاقية الملابس و المنسوجات

شكل موضوع المنسوجات و الملابس موضوعاً من أكثر الموضوعات إثارة للخلاف بين البلدان المتقدمة و النامية المصدرة لهذه السلع ، ولم يكن قطاع المنسوجات و الملابس حتى جولة الاورغواي تخضع لأحكام "الجات"، و قد مثلت اتفاقية الألياف المتعددة MFA منذ العام 1962والمعمول بها ضمن الاتفاقية الرئيسة صورة من التمييز من قبل البلدان الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات و الملابس التي تمتلك ميزة نسبية عالية في إنتاجها، و في ضوئها يتم تحديد حصص تصديرية واستيرادية لكل دولة ولا يجوز تجاوزها ،وبهذا يصبح هذا النظام قيدا كميا صارما على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها وصادراتها من المنسوجات و الملابس [21] ، و قد يكون هذا الأمر أكثر سالبيه إن لم تكن هناك قدرة تنافسية وتفاوضية عالية .

ج -فترة التحرير الشامل

إن التحرير لم يعد فورياً بل قد يمتد لفترات طويلة ، أي إن هناك قطاعات تجارية تظل غير مشمولة بمظلة التحرير فاتفاقات الزراعة لاتشتمل الأسماك فضلاً عن عدم خضوع بعض السلع كاللحوم ومنتجات الألبان للاتفاقات وهذا مما يناقض مبدأ الدولة الأكثر رعاية كما إن التعريفات الكمركية قد يستمر تخفيضها لأكثر من سنة ، ومن ثم استمرار الحماية من جانب المنتجات الواردة من البلدان النامية لسنوات أكثر ، إذ إن فرصة الحماية تبقى متاحة ، سواء بالنصوص الصريحة للاتفاقات أو بالتحايل على بعض النصوص واستغلال بعض التغيرات التي مازالت قائمة [22] .

ح -المنظمة وإجراءات الحماية

هناك أسباب أخرى قد تجعل من الحماية أمرا ملحاً سواء في الوقت الحاضر أم في المستقبل من جانب البلدان المتقدمة ، ويتصل ذلك بما تعانيه هذه البلدان من الركود الاقتصادي وتعرضها لازمات متتابعة وآخرها الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها مختلف البلدان الصناعية والنامية والتي شهدت تصاعداً في معدلات البطالة، وإذا كانت التجارة السلعية قد نمت من حيث الحجم والقيمة بنسبة تعادل ضعف معدل النمو في الناتج الدولي على مدى السنوات (2004 – 2007) إلا انه قد فقد نموه عام 2008 خاصة ما يتعلق بالبلدان المتقدمة ، وأصبحت مساهمة معدلات نمو التجارة السلبية متواضعة في علاج أوجه خلل النظام الاقتصادي الدولي وان كانت تسيطر فيه الولايات المتحدة الذي أدى إلى حدوث خفض في عجزها التجاري وخفض فوائض بلدان مثل أوربا و اليابان وبعض مناطق البلدان النامية [23] . ولكنها تبقى ذات قدرات اقتصادية ومالية عالية فأن لها شأن كبير في تعديل وإصدار قرارات في صالحها بحكم وزنها الكبير في المنظمة والنظام التجاري العالمي

خ -جمود المفاوضات والخلافات الجديدة

تواصل حالة الجمود في مفاوضات الدوحة وتعليق المفاوضات بصورة اكثر حدة مع نهاية عام 2007 تزامن ذلك مع إبداء درجة اقل حدة من الاهتمام للبعد التنموي في المفاوضات تركز على موضوع النفاذ إلى الأسواق في المجال الزراعي وغير الزراعي وتبدو الصورة معتمة فيما يتعلق من إنهاء الجولة [24] .

ومهما يكن فإن جولة هونغ كونغ الأخيرة كانت تشكل خيبة أمل للبلدان النامية التي أعلنت تشاؤمها في هذا الجانب ومنها الأفريقية حتى إنها أعدتها بالشكلية وغير الضرورية، وقد عبر البروفيسور "جوزيف شتيغليز" في هذا المجال في مقال له بعنوان "تجارة عادلة أو لا تجارة" قال فيه إن البلدان النامية تحتاج اليوم للتأمل وبشكل جيد في العروض المقدمة إليها بما يحقق لها منافع من دخول الأسواق العالمية ، مشيراً إلى أن العديد من البلدان النامية أقرب ما تكون عند قناعة مفادها أن عدم الاتفاق أفضل من اتفاق سيئ [25].

د -المنظمة وتداعيات الأزمة العالمية الراهنة

يرى البعض أن مسألة التدفق المتصاعد للتجارة ورأس المال والانفتاح الاقتصادي بشكل عام سيعرض البلدان للتأثيرات الخارجية العكسية ، وقد أدى حجم تدفقات رأس المال وتقلباتها إلى تزايد مخاطر الأزمات المصرفية وأزمات العملة وتكلفتها [26]، إذ تزداد سيطرة الشركات عابرة الحدود الوطنية على الإنتاج والتجارة وتستخدم هذه المؤسسات الخيارات التي تنتجها العولمة في الحصول على أفضل المزايا الممكنة دون اعتبار أهداف التنمية في البلدان الأخرى [27] .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد،أن الأزمة الحالية الراهنة ترافقت مع تحرير أسواق المال وهجرة رؤوس الأموال إلى ما يسمى بـ (الجنات الأسيوية) وهذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب ، بل أيضا إلى عولمة الأسواق المالية ، ويشير الاقتصادي الأمريكي "راستون سرل جول" في دراسته بعنوان (الديمقراطية والعولمة) انه بعد سيطرة الشركات الكبرى عبر عمليات الدمج والتملك انهارت الاقتصاديات المختلطة وأصبحت الشركات العملاقة هي المسيطرة حتى بات الأوربيون والأمريكيون ينظرون استراتيجيات لإعادة صيانة الرأسمالية والتدخل في شؤون الاقتصاد العالمي [28] .

ذ -التحرير التجاري و البيئة

ويحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة ، ومن أهم القضايا على أجندة أنصار البيئة المناهضين لمنظمة التجارة ما يأتي: [29]

أ – إن قوانين **WTO** ستكون هي السائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة، إذ إن حرية انتقال السلع بدون حواجز كمركية أو غير كمركية فإنها تعطي الأولوية لقوانين المنظمة على القوانين والأنظمة الوطنية لكل بلد ، وعادة ما تهتم قوانين المنظمة بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية التي تصنفها بأنها "حواجز غير كمركية **" Non – Tariff Barriers** ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة،وكمثال على ذلك تطالب كندا بتغيير بعض القوانين الأوروبية والدولية التي تعيق انتقال بعض سلعها إلى هذه الأسواق واهم هذه القوانين : القانون الإنجليزي والفرنسي الذي يمنع استخدام الاسبستوس في البناء وتطالب كندا بإزالة القانون نظرا لأنها مصدر رئيسي للاسبستوس .

ب – لتحرير التجارة مساوئ بيئية عديدة من أهمها :

١) انه يؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام .

٢) يؤدي أيضا إلى انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من البلدان الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى البلدان النامية الأقل التزاما بحماية البيئة .

٣) إن الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا ، أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثيا (GMO) Genetically Modified Organisms في العالم سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي Biodiversity أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات ، وان تركز واحتكار إنتاج هذه السلع لدى بلدان مثل (الولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين) التي تشكل نحو 98% من إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا قد يعرض البلدان النامية إلى أمواج من الأغذية غير المطابقة للمواصفات في دول المنشأ والتي يتم تصديرها إلى البلدان النامية تحت قوانين التجارة الحرة .

وإضافة إلى ذلك أن هناك بعض المعوقات التي واجهتها البلدان النامية في مرحلة انضمامها إلى المنظمة منها :

١. مسألة الحصول على صفة الدولة النامية، إذ واجهت بعض البلدان معوق الحصول على صفة الدولة النامية ومنها الصين والسعودية .
٢. إن مسألة الاستفادة من المرونة الخاصة والمعاملة الخاصة للدول النامية لن تنتقل بصورة مباشرة للدول الراغبة في الانضمام بل يجب عليها التفاوض مع البلدان النامية للحصول على المزايا التفضيلية .
٣. هناك بعض العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة ومنها القيود الكمية التي تفرضها البلدان الأعضاء بهدف تقديم المزيد من التنازلات التي هي في اغلب الأحيان لصالح البلدان المتقدمة [30] .

المحور الثالث: الوضع الاقتصادي العراقي وتداعيات الانضمام إلىWTO

أولا:الوضع الاقتصادي العراقي

للتعرف على مصادر تطور وأداء الاقتصاد العراقي ينبغي تحليل تطور متغيراته الاقتصادية الكلية :

1 – الناتج المحلي الإجمالي

إن تتبع مسار التطور الاقتصادي في العراق يتضح أنه لم يستطع تحقيق انجازات اقتصادية مهمة ولن يجري النمو بوتيرة واحدة ، فبينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 6.26% عام 1992 انخفض إلى 3.3% عام 2002 ثم التحسن قليلا إلى 15% عام 2006 بعد أن كان سالبا عام 2003 بعدل نمو بلغ نحو 3.10 % [31] ، وبالإمكان إيعاز هذا التغير إلى التقلبات في أسعار النفط ومن ثم في إنتاجه وتصديره فضلا عن عمليات التخريب بعد العام 2003 التي أطالت البنى التحتية في القطاع النفطي ، والتراجع الكبير في مجال نمو الصناعات التحويلية .

2- التضخم

يعتبر التضخم مرضاً اقتصادياً تعاني منه جميع البلدان سواء النامية أم المتقدمة، والعراق كبلد نامي عانى منه منذ عقود طويلة، وقد كان معدله مقاساً بالنمو السنوي للرقم القياسي للأسعار نحو 5.186% عام 1991 انخفض إلى3.19% عام 2002 معاوداً ارتفاعه إلى 2.35 عام 2006وبمتوسط نحو32% للفترة(2003-2006)، و لقد جاءت هذه التغيرات في المعدل إلى بعض العوامل التي ساهمت بأدوار مختلفة للوصول إليها منها السياسات المالية التوسعية التي ألقت بضلالها على ارتفاعه ، فالزيادة المتسارعة للنفقات العامة ومساهمتها في العجز الشديد للموازنة العامة للدولة إلى(GDP) بنسبة 5.16% عام 2006 بعد أن كانت 6.1% عام 2004 شكلت مصدراً مهماً لتعميق فجوة الطلب المحلي، الأمر الذي شكل ضغطاً تضخميا لاسيما وإن النفقات الاستهلاكية المتمثلة بفقرة الرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية الأخرى ازدادت من 21.384 مليار دولار عام 2005 إلى28. 483مليار دولار عام 2006 أي بنسبة زيادة قدرها 2.33% في حين كانت نسبة النفقات الاستثمارية اقل من 30% في الموازنات للسنوات أعلاه [32] .

وفي هذا الصدد شكلت الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من 702 دولار عام 2002 إلى 1983دولار عام 2006 أي بزيادة نحو 183%، وأصبحت كعامل ضغط للتضخم هي الأخرى ، فضلا عن عوامل أخرى مثل الآثار التي تركتها السياسة النقدية في مجال زيادة نمو عرض النقد من 27،5% عام 2005 إلى 6.43% عام 2006 [33]، والآثار التي ارتبطت بوصفات صندوق النقد الدولي والمتمثلة بالتحرير الجزئي (Liberalization) بعد العام 2003 في ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ،وعلى الرغم من حصول تطورات ايجابية سعريةٍ في مجال انخفاض نسبة التضخم إلا إنها تعد كبيرة مقارنة ببلدان أخرى .

3- البطالة

يعاني الاقتصاد العراقي من ازدياد حجم البطالة التي أصبحت من المشاكل الرئيسة والتي أولت اهتمام الاقتصاديين ، وأصبح الاقتصاد العراقي يتخبط في معالجة هذه الظاهرة ، وقد بلغ معدلها حسب الإحصاءات الرسمية 1.28% عام 2004 ، بسبب تذبذب النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى التوظيف في القطاع الخاص وعدم استيعاب القطاع العام للفائض من القوى العاملة الحالية أو المتراكمة جراء تسريح العديد من أفراد القوات المسلحة ، فضلا عن عدم فاعلية السياستين النقدية والمالية في هذا المجال .

2 – التجارة الخارجية

يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي،إذ يعتمد على التصدير والاستيراد مع بقية العالم ، وفي ظل اعتماده على النفط فإن صادراته منها تشكل معظم الصادرات الكلية، وفي هذا الصدد إن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العراقية لم يحدث فيه تغيير يذكر منذ زمن بعيد فما زال النفط فيه يتبوأ المرتبة الأولى في هيكل الصادرات مستحوذا على النسبة الأكبر من 96% من قيمة الصادرات الكلية البالغة 703.39 مليار دولار عام 2007 ، أما بالنسبة للاستيرادات وان كانت في مجملها البالغ 29.020 مليار دولار وهي اقل من القيمة الإجمالية للصادرات واكبر من قيمة الصادرات غير النفطية البالغة 172 مليون دولار للعام نفسه ، وبالتالي فان الميزان التجاري أصبح يشكل عجزا بعد استبعاد النفط منه بمقدار(848.28)مليار دولار [34] ، وقد ساهم في ذلك توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية وإحلال مثيلاتها المستوردة بأسعار تنافسية ،الأمر الذي افقد المنتج العراقي ميزة ما يسمى Wide Price Level Disparities مع بلدان العالم الذي كان سائداً لمصلحة بعض المنتجات المحليةٍ في العقود البعيدة الماضية [35] .

وعلى صعيد مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس درجة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة في إجمالي صادرات العراق عن الحصة المقابلة على الصعيد العالمي، أي عن حصة الصادرات الوطنية في الصادرات العالمية فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على تنوع اكبر في الصادرات، ولكن ما يجري في العراق هو ارتفاع قيمته إلى(804.0) عام 2006 مقارنة بـ(719.0)عام 1995 [36]، أي أن العراق تراجع في تنوع صادراته مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية ، مما يشير إلى ضعف القدرة التنافسية لاقتصاده مقارنة بالاقتصادات العالمية .

ومما يستنتج منه أيضا ، أن العراق يعد من البلدان المستوردة الكبيرة للمواد الاستهلاكية نظراً لاختلال هيكله التجاري وعدم وجود سياسة واضحة بشأن تنويع مصادر الدخل ، ومن ثمّ فان استمرار العجز في الحساب الجاري ثم ميزان المدفوعات يتيح الاستمرار في عدم تأمين احتياطي معقول من العملات الصعبة الأمر الذي يعكس عدم تحقيق أهداف السياسة النقدية ، مما ساهم ذلك كله باتساع الفجوة مع العالم الخارجي .

ثانيا: السمات الرئيسة للاقتصاد العراقي

من خلال التعرض لأداء أهم المتغيرات المشكلة لوضع الاقتصاد العراقي يمكن استنباط مجموعة من السمات الرئيسة التي تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات البلدان النامية ، وكما يأتي :

١. اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على ريع النفط الذي يشكل عنصرا مهما في الإيرادات العامة اللازمة لتغطية الإنفاق العام بشكليه الجاري والاستثماري، إذ إن التركيز على النفط له سلبياته الكثيرة لكونه مادة ناضبة، فضلا عن أن زيادة هذه الإيرادات من النفط غالباً ما تصطدم بتقلبات الأسعار العالمية ، ولهذا فأن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصاديات الأحادية الجانب التي تعتمد على المورد النفطي التي تأثرت أخيراً وبشكل غير متوقع بالأزمة العالمية الراهنة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط ،حيث شهدت أسواق النفط هبوطاً حاداً في سعره الأمر الذي ينبغي مواجهته بتنويع مصادر الدخل الوطني أو تطويرها .

٢. الفائض الكبير من الأيدي العاملة المحلية وتراكم حجم البطالة في الاقتصاد العراقي تعد من المشاكل والسمات الرئيسية التي يعاني منها .

٣. تزايد عدد السكان بمعدل نمو متسارع (3،03%) الذي يعد عاملاً سلبياً في ظل قصور العرض الكلي المحلي وبالتالي زيادة الاستيرادات بشكل كبير جداً .

٤. العجز المستمر في الميزان التجاري الأمر الذي يدل على أن العراق من البلدان التي تستورد كثيراً.

٥. ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وانخفاض أثرهما في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم إحلال التوازن الاقتصادي.

٦. عدم وجود ستراتيجية واضحة تتطلب التحول التدريجي من الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية إلى توفر السلع والخدمات على أساس اعتبارات السوق وفعالية التكلفة وذلك من خلال فرض الرسوم الكمركية وتوجيه الدعم لصالح الفئات من منخفضي الدخل ، وهذا الموضوع يتناقض وشروط المنظمة التي تتطلب تحقيق الدعم وتقليل الرسوم الكمركية .

ثالثا: التداعيات المحتملة جراء انضمام العراق إلى المنظمة

يثار الجدل في هذا الجانب من خلال طرح مجموعة من الأسئلة أهمها : هل إن انضمام العراق للمنظمة له ما يبرره في الوقت الحاضر سواء من الناحية الاقتصادية أ و من الناحية الفنية ؟ وهل استوفى لشروط الانضمام أ و لا ؟ وهل إن هناك من أهمية مناسبة تستوجب الانضمام في الوقت الحاضر ؟ وما هي التداعيات التي ستتركها المتضمنات الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية ؟ وكيف يمكن للاقتصاد العراقي في ظل وضعه الحالي تحمل الصدمات القوية التي ينتظرها من قدرات تنافسية عالية لدول عملاقة وأعضاء دائمة في المنظمة ؟ ولكي نتمكن من الإجابة ع ن هذه الأسئلة ينبغي من المفيد إلقاء نظرة على عدد من الحقائق الأساسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مساعي الانضمام ، وذلك من خلال الفقرات الآتية:

أ - فيما يتعلق بإلغاء الدعم الذي يقدم إلى الصناعات وفتح الأسواق أمام التجارة في السلع الصناعية و إلغاء الرسوم الكمركية على الاستيرادات وتحرير الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية بالدخول بحرية كبيرة من دون أية تقيدات تتعلق بشرط المحتوى المحلي أو فرض قيود على إقامة صناعات معينة، كل هذه القضايا التي تضمنتها اتفاقيات المنظمة تشكل مع واقع الوضع الصناعي العراقي عوائق رئيسة تحد من إمكانية تطور الصناعة في العراق وضعف منافستها للصناعات العالمية المتطورة التي قطعت أشواطاً كبيرة من دعم اقتصاداتها ،فضلا عن أن توجهات الشركات والاستثمارات العالمية تتجه نحو إقامة الصناعات التي تتلاءم مع ستراتيجيتها التصنيعية التي تساهم في نمو صناعات تخدم عملياتها التكاملية ، هذا من جانب ومن جانب آخر، ما الذي يمكن الاستفادة منه تنافسياً في ظل وضع الصناعة الوطنية المتردي الذي يستوجب منه إقامة هيكل صناعي قائم على إحلال الاستيرادات في اقل تقدير وقادر على توفير منتجات تمتلك ميزات تنافسية مع مثيلاتها الأجنبية وان وجدت فهي بعيدة عن تطبيق معايير الجودة العالمية (ISO)كي يمكن الحصول على مكاسب الانضمام .

والاقتصاد العراقي بهيكله الحالي يعاني من مسألة تدهوره وضعف تنافسيته ولا يقوى على منافسة الصناعات المستوردة ذات التكاليف والأسعار الأقل ، وفي ظل ذلك فإنه على المدى الطويل والمتوسط وبعد الدخول كعضو دائم في المنظمة سيتعرض إلى مخاطر ستنعكس سلباً في مسألة التشغيل وارتفاع معدلات البطالة .

ب - إن مسألة قيام المنظمة بنفاذ السلع دخولا وخروجا عبر فتح الأسواق العالمية، قد لا يؤمن دخولها في بعض الحالات إلى بلدان أخرى والحصول على مزايا تفضيلية، إذ إن إجراءات مثل إلغاء الدعم في ظل اتفاقيتي الزراعة والمنسوجات فضلاً عن العوائق البيئية للصناعات الملوثة سيسهل الاتفاق عليها بحجة الحماية للبيئة لاسيما وان هناك صناعات عراقية واعدة تتمثل بأهمية الصناعات البتروكيمياوية التي يسعى العراق إلى تأهيلها وتفعيلها ، من جانب ، وبالنظر للمساهمة الضئيلة للصناعة التحويلية العراقية في الناتج المحلي العراقي وانخفاض قدرتها التنافسية لاسيما وانه يستورد كميات متزايدة من السلع المصنعة والمنتجات الاستهلاكية الأجنبية لسد حاجة الطلب المحلي تأكيدا على ارتفاع تكاليفها محليا، من جانب آخر.

ومما يمكن الإشارة اليه في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوربي يعد من البلدان المنتجة للمواد البتروكيمياوية وان سوقه مغلقة إن صح القول أمام الصادرات البتروكيماوية السعودية والقطرية على اعتبار أنها منتجات مدعومة من قبل هذه البلدان والدعم في نظرهم هو التمتع بمخزون أو رصيد التغذية الرخيصة (Access to cheap feed stock) لأن المادة الأولية الداخلة في إنتاج هذه السلع تمثل نسبة نحو 40 ٪ من

قيمة السلعة الأمر الذي يعطي ميزة للمنتجات البتروكيماوية العربية [37]، وبالتالي فإن مسألة إلغاء الدعم بهذه الصورة قد يكون له تأثير سلبي على مستقبل الصناعات البتروكيمياوية العراقية الواعدة والتي قد تتمتع بهذه الميزة إذا ما تم تأهيلها واستغلالها مستقبلاً .

ت - يتوقع عدم استفادة العراق في الأمد القصير والمتوسط من مسألة الانضمام خصوصا وانه يعتمد على النسبة الأكبر في صادراته من النفط الخام ، وجدير بالذكر أن سلعة النفط لم يتم إدراجها تحت مظلة(WTO) ، مما يجعلها تحت سيطرة مراكز النفوذ العالمية التي ما زالت تخضع هذه السلعة للرسوم الكمركية، والأهم من ذلك أن المنتجات النفطية والبتروكيمياوية التي تمثل سلعة تصديرية أساسية في المستقبل، ما زالت تخضع لقيود جمركية وغير جمركية تم الإشارة إليها في الفقرة السابقة .

ث - أما بخصوص مسألة تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي؛ فإن أثره سينعكس سلباً على العراق لاسيما وان استيراداته منها حالياً تعد كبيرة ، وقد اعترفت اتفاقية الاورغواي بهذا الأثر السلبي المحتمل، والتزمت بتعويض البلدان النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية ومساعدات دولية . إذ إن انخفاض التعريفات الكمركية على المنتجات الزراعية لاسيما في البلدان الأوربية في ضوء الاتفاقية قد يزيد الطلب على هذه المنتجات ويرفع من أسعارها العالمية، و التأثير سلبا على العراق لاسيما انه يعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الغذائية ، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الذي يتحمل عبأه البلد الذي يعاني من التبعية الغذائية في الوقت الحاضر في ظل أزمة المياه الحالية .

ج - إن مسألة تحرير الخدمات قد يعود بالضرر على البلدان النامية ومنها العراق ، نظرًا إلى أن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات العابرة للقومية، مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة التي لا يستطيع القطاع الخاص العراقي التنافس معها ومجاراتها بعد تحرير التجارة الدولية ، وسيصبح للشركات الأجنبية سيطرة في السوق المحلية، خاصة في مجال الخدمات ، وهذا بدوره سينعكس سلباً على بعض الشركات والمؤسسات المحلية الصغيرة التي سُتجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة .

ح - إن مسألة انفتاح الاقتصاد العراقي مع العالم وتخفيف التعريفة الكمركية وإزالة الحواجز التجارية الأخرى وتحرير التدفقات الرأسمالية إلى العراق في إطار التعامل مع بلدان تتباين فيها السياسات التجارية وتحت مظلة المنظمة في وقت لن تتكامل فيه مثل هذه التشريعات والسياسات في العراق أمام تكاملها في بلدان متقدمة لها كفاءتها وخبراتها في هذا المجال ، فان العراق غير قادر على مجاراتها في الوقت الحاضر بنفس المعاملة، إذ إن وجود تشوهات ومؤسسات ضعيفة يمكن أن تؤدي إلى إحداث خلل في تخصيص الموارد والتأثير سلبا" في النمو والتنمية الاقتصادية في العراق مستقبلا إن لم يجري الاستعداد الجيد لخلق بيئة خلق بيئة تشريعية مناسبة قبل مرحلة الانضمام .

خ - يوجد حاليا 12 بلد عربي عضو في المنظمة و24 بلد نامي يتفاوض بالانضمام إلى المنظمة منها 4 بلدان عربية وهي : (لبنان، والجزائر، والسودان، واليمن)، والمنظمة بهذا العدد من البلدان الأعضاء فضلا عن بلدان نامية ومتقدمة أخرى تشكل نحو اكثر من 80% من مجموع بلدان العالم وتستحوذ على 89% من التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات ، و 90% من التعاملات المالية و 93% من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و 97% من حقوق الملكية الفكرية و 92% من الخدمات المالية والتأمين ، و 90% من خطوط الملاحة الجوية و 88% من مشتريات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد والبتركيمياويات [38] .

وهذا يعني أن العراق سيتنافس مع نسبة كبيرة من العالم ، وفي ظل تدهور هيكله الاقتصادي قد يعرضه ذلك إلى مخاطر ستنعكس سلباً على مسألة التشغيل وارتفاع معدلات البطالة وتزيد من تراكماتها مستقبلا وبالتالي ستكون المنافسة ضعيفة ، و بوغم أن إمكانية الحصول على المزايا من عضوية المنظمة من خلال (المزايا التفضيلية) التي قد تحمي الاقتصاد من بعض البلدان المنافسة أو ذات القدرة التنافسية العالية فإن تكلفتها في الأمد البعيد سوف تكون كبيرة ، وإيقاع البلد في مصيدة تمويل نفقاته الجارية عن طريق الاقتراض وهو ما سيؤدي إلى زيادة أعباء ديونه، وقد واجهت بعض البلدان النامية من خلال تنفيذها لاتفاقيات المنظمة منذ عام 1995، صعوبات كثيرة تعزى أساساً إلى فتح حسابات تجارتها الخارجية، فهي لم تتمكن في معظمها من تحقيق متطلبات التنمية ولا من جني ثمار تفاعلها مع الاقتصاد العالمي [39] . ذلك أن ما تم التوصل إليه من تطور يعد بالأمر الطبيعي خلال فترة الانضمام .

د - يمكن أن يتأثر الاقتصاد العراقي بعد عضويته في المنظمة تأثراً سلبياً وقد يزيد من تعرضه لصدمات خارجية في ظل ظروف معينة رغم المزايا التفضيلية في الأمد القصير والمتوسط، بالنظر لعدم وجود الاستقرار الواضح في الاقتصاد العالمي ، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن الأزمات التي تعرضت لها أمريكا اللاتينية في الثمانينيات يمكن إيعازها بشكل رئيس إلى الصدمات الخارجية متمثلة بصدمات التصدير حيث أدى هبوط الطلب على صادراتها إلى انخفاض الأسعار ومن ثم انخفاض حجم الصادرات [40] .

والعراق اليوم يعتمد في صادراته على نسبة تفوق الـ (96 ٪) صادرات نفطية، وبالنظر لتعرض أسواق النفط إلى تقلبات كبيرة قد يكون لها تأثير سلبي على حجم التبادل التجاري مع العالم مما يشكل ذلك تكلفة كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتقلص الاحتياطي الأجنبي لاسيما وان سعر صرف الدينار العراقي مرتبط بسوق صرف الدولار الأمريكي ، وجدير بالإشارة، أن الاقتصاد العراقي لم يكن مستعداً لامتصاص الصدمات الخارجية المفاجئة في وقت يعاني من العجز المستمر في الموازنة العامة ومعدلات البطالة والتضخم المرتفعة فضلا عن المشاكل التي تتركها مثل هذه الصدمات في إضعاف النمو وهروب رأس المال، لاسيما وان سياسة الحماية أصبحت بالأمر الملح في الوقت الحاضر ومن جانب البلدان المتقدمة باعتمادها إجراءات حمائية لما تعانيه من الركود الاقتصادي وتعرضها لازمات متتابعة وآخرها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي تعرضت لها البلدان الصناعية والنامية على حد سواء ، ومما لاشك فيه أيضا، أن هذه البلدان وبالنظر لما تتمتع به من قدرات اقتصادية ومالية عالية فإن لها شأنا كبيراً في تعديل وإصدار قرارات في صالحها بحكم وزنها الكبير في المنظمة والنظام التجاري العالمي .

المحور الرابع :إمكانات التأهيل في ظل التحديات وسبل المواجهة

وبعد استعراض أهم التداعيات المحتملة من انضمام العراق إلى (WTO) فان ذلك لايعني عدم وجود مكاسب من ذلك، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهمها ومنها:

أ - يساعد انتماء العراق إلى المنظمة على تأمين التفاوض بشأن المصالحة الاقتصادية، فضلا عن أهمية توسيع نطاق تبادله التجاري مع الأعضاء الدائمين في المنظمة، الأمر الذي يجعل من نفاذ الصادرات العراقة إلى أسواق البلدان الأعضاء في المنظمة الأسهل من عدم الانضمام ، فضلا عن مزايا تخفيض الرسوم الكمركية .

ب إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يحقق الوجود على الساحة الدولية من خلال آلية فض المنازعات واتخاذ السبل الكفيلة حول القواعد المتفق عليها .

ت -إن الانضمام إلى المنظمة يساهم في تحسين مناخ الاستثمار و دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى اليه الحكومة، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الانفتاح على السوق العراقية من شأنه التعجيل بعملية الخصخصة وتعزيز المنافسة من خلال توسيع الخيارات المرغوبة حول السلع والخدمات وبأسعار تنافسية وتفاضلية ،والتقليل من الفساد الإداري والمالي في البلد .

ث إن الانضمام يساعد على توفير الخدمات التي يرغبها المستثمرون الأجانب، خصوصا وان العراق يعمل حاليا على دراسة السبل التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن حاجة الاقتصاد العراقي اليه .

وإذا كانت هناك ايجابيات وسلبيات من الانضمام يبقى الجدل قائماً لدى الكثير من الاقتصاديين حول هذه الايجابيات التي تمثل مكاسب من جهة والسلبيات التي تمثل تداعيات يمكن حصولها مستقبلا في ضوء الوضع الاقتصادي العراقي الحالي ، وبدورنا لدى تفهم ذلك، يمكن القول انه من الممكن تفادي معظم السلبيات أو التداعيات المحتملة سواء من خلال المفاوضات والمناقشة حول السبل الداعمة للاقتصاد، ويرى الباحث أن الضرورة تقتضي أن يكون هناك استعداد جيد بحيث يمكن تأهيل الاقتصاد العراقي للمنافسة الدولية وإضافة مزايا جديدة له قبل الانضمام كي لاتحصل نتائج غير مرغوبة اكثر سلبية مما هي عليه الآن، و يرتبط ذلك بمسالة الأخذ بالمقترحات التي سيتم التوصل إليها في الفقرة الثانية من المحور قيد البحث، وقبل التعرض لها وجد ضرورة فهم أهم التحديات أمام مسألة الانضمام إلى **(WTO)** .

أولا: تحديات الانضمام إلى(WTO)

١. المعايير البيئية

إن انضمام العراق إلى المنظمة يجعله أمام تحدي الالتزام بمعايير الجودة لاسيما **ISO 9000** و **ISO14000**(*) التي تتطلب الالتزام بمستويات الجودة العالمية والتي تعد شرطاً من شروط تحسين التبادل التجاري سواء لكسب متطلبات السوق المحلي أ و لكسب متطلبات السوق العالمية ، لأنه بخلاف ذلك سيواجه العراق مشكلة منع دخول السلع العراقية إذا ما عملت على زيادة قدراتها التنافسية الواعدة لاسيما المرتبطة بالنفط إلى الأسواق العالمية .

٢. مدى قدرة السياسات الاقتصادية في توجيه الاقتصاد:

تنطلق أهمية السياسة الاقتصادية من مبادئ وأهداف تصل إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن استعراض دور هذه السياسات وأثرها في النشاط الاقتصادي:

أ - السياسة النقدية

بالإمكان التعرف على دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي في العراق من خلال التعرف على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت نحو **3%** عام **2006** (41)، وهي

نسبة ضئيلة بمقارنتها مع النسبة المثالية العالمية المقدرة ب5% (42)، مما يشير إلى ضعف دور السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي ،فضلاً عن أن السياسة النقدية تواجه تحديات كبيرة منها ملازمة التضخم للبطالة .

ب - السياسة المالية

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة العراقية إلى أنها شهدت عجزاً مالياً سنوياً متنامياً خلال المرحلة السابقة للعام 2003 وان كان هناك فائض في المرحلة اللاحقة إلا إنها كانت متقلبة بتغير أسعار النفط من جهة ، وللتغير الحاصل في إجراءات السياسة المالية من جهة أخرى ،

وقد كانت نسبة العجز خلال الفترة (1991–2002) تتراوح بين اصغر قيمة 17497مليون دولار عام 1991واكبر قيمة 1246798 مليون دولار عام 2002 بينما كانت نسبة الفائض خلال الفترة (2003–2006) تتراوح بين 163798 مليون دولار عام 2003 وأكبرها قيمة 15744472 مليون دولار عام 2006 (43)، وجدير بالذكر، أن السياسة المالية العراقية تحاول إعادة التوازن بين جانبي المالية العامة بهدف التخلص من العجز المالي ، ويعود الفضل في ذلك بصورة رئيسة إلى دور العائدات النفطية التي أصبحت تشكل معظم الإيرادات العامة على الرغم من جهود زيادة الإيرادات غير النفطية، وهذا ما يتناقض وشروط المنظمة الداعية إلى تخفيض التعريفة الكمركية والعمل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني لاسيما وان الأعباء المالية للدولة تتزايد في ظل تنامي الإنفاق العام بشكليه الجاري والاستثماري .

ج - السياسة التجارية

تأرجحت السياسة التجارية العراقية بين الحمائية قبل العام 2003 والتحول إلى تحرير التجارة من خلال إلغاء القيود الكمركية على الاستيرادات بعد العام المذكور نظراً لانتهاج البلد آلية السوق في هذه المرحلة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستيرادات من مختلف السلع سواء المصنعة أ و غير المصنعة نظراً لقصور العرض المحلي الكلي وزيادة الطلب المحلي من جهة ، وتوحيد الرسوم الكمركية في تعريفة واحدة سميت بضريبة إعادة الاعمار التي بلغت نحو 5% بعد تجاوز الضريبة حدود 70% .

د - السياسة الاستثمارية

تماشياً مع توجهات السياسة الاقتصادية للبلد ، فإن الدولة تتبنى سياسة تهدف من ورائها تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، إلا إنها لم تعمل بالصورة المطلوبة باعتماد ستراتيجية مناسبة لتقديم التسهيلات والحوافز في هذا المجال، وان صدرت قوانين مثل قانون الاستثمار الرقم 13 لسنة 2006 إلا إنها لم تكن متكاملة بالشكل الذي يؤمن خلق بيئة استثمارية مناسبة .

هـ - تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي

أما بشأن تأثير هذه السياسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، فإنها لم تعمل على إجراء تحولات في هيكل الاقتصاد، إذ بقي القطاع الزراعي يعاني من الإدارة الموروثة للنظام السابق واستمرار الآثار الناجمة عن الجفاف القاسي خلال السنوات السابقة والحالية، ساهمت في ذلك عوامل عديدة ومن أهمها زيادة نمو السكان بمعدل %عام 2007وأزمة المياه والانفتاح على العالم الخارجي ومن ثم زيادة الاستيراد من السلع الغذائية التي ساهمت بزيادة الاستيرادات مابين 80%و100% للعديد من المواد الأساسية كالحنطة والرز والسكر والزيوت النباتية والمواد البروتينية (44)، حتى أصبح العراق مستورداً رئيسياً للمنتجات الزراعية ، بينما كان يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية لغاية عام 1980. وفيما يخص تأثيرها على القطاع الصناعي فإنها كانت ضئيلة جداً،

يساعده على ذلك تردي البنية التحتية في هذا القطاع وضعف التمويل الملائم له حتى أصبح غير مؤهل لمنافسة الصناعات الأجنبية وجعله بعيداً عن الإبداع والفن التكنولوجيين، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة ونحو 4،1% عام 2001 و6،1% عام 2004 [45]، مما انعكس سلبا على تنافسية الصناعات المحلية وإبقائها في اغلبها هامشية وغير قادرة على مواجهة الطلب المحلي أو الاكتفاء الذاتي .

أما ما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية فإنه هو الآخر لن يساهم إلا بنسبة ضئيلة جدا إذا ما استبعدت منه الصادرات النفطية ليعكس مدى ضآلة دوره وتعرضه المستمر للتغيرات والصدمات الخارجية بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية، وبالنظر لاشتراط المنظمة بضرورة الالتزام بمستوى أدنى من سياسات الحماية الكمركية وإزالة جميع أنواع القيود الكمية المفروضة على الاستيرادات، فإنه يتطلب إجراء مراجعة شاملة للقوانين الكمركية والقرارات والتعليمات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية .

3. تحدي الإصلاح الاقتصادي

بالإمكان إيعاز الأداء المتواضع للاقتصاد العراقي إلى عدة عوامل متشابكة، منها القيود الهيكلية وعدم كفاية الإصلاحات المطلوبة، و ضعف المؤسسات المناطة بها عملية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وان الانضمام يستلزم توفر القدرة على إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية، بما يسمح بحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، وان كانت هناك محاولات لتفعيل حزمة سياسات اقتصادية للتأقلم مع تحديات البيئة الاقتصادية العالمية ، إلا إنها لم تكن على المستوى المرغوب ، جدير بالذكر أن الانضمام إلى المنظمة يستلزم التعرف على الستراتيجية المستقبلية للاقتصاد العراقي .

4. التحديات التنظيمية والتشريعية

تعيق مثل هذه التحديات مسألة الانضمام ولا تشجع عليه ومنها : إن الأجهزة والتنظيمات الحكومية لم تكن بمستوى من الجاهزية لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي ، فضلا عن ضعف وتأخر إصدار التشريعات الملائمة التي تنسجم وأهمية الانضمام ، ومنها قوانين مثل (حماية المنتج ، وحماية المستهلك) التي لازالت قيد المناقشة ، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعاني من نقص الفقرات فيه ومنها ما يتعلق بملكية الأرض، فضلاً عن ضعف أداء الرقابة التجارية وضعف الكوادر التدريبية المناط بها عمل جهاز التقييس والسيطرة النوعية أو قلة عددها بالقياس إلى كثرة المنافذ الحدودية .

5. تحدي طول مدة التنفيذ

إن التحرير لم يعد فوريا بل قد يمتد إلى مدة أطول أو قد يستمر تنفيذ بعض الاتفاقيات لأكثر من سنة ، ومن ثم استمرار الحماية من جانب المنتجات الواردة في البلدان النامية لسنوات عدة [46].

6. الحماية الجزئية

تبقى مسألة حماية الصناعات المحلية متاحة، سواء ما تشير إليه بعض الاتفاقيات أم من خلال ما يمكن استغلاله في بعض نصوص الاتفاقيات من قبل بعض الأعضاء، فضلاً عن وجود حماية جزئية في بعض الحالات الاستثنائية [47] .

وعليه فإن تطبيق مبادئ المنظمة واتفاقاتها قد تؤدي إلى خسارة مستقبلية للعراق عندما يكون عضوا دائما سواء في المدى القصير أو الطويل .

ثانيا : السبل المقترحة لمواجهة التحديات

بعد التعرف على التداعيات المحتملة والتحديات التي تقف عائقاً أمام مسألة الانضمام إلى (WTO) فإن مسألة تطبيق مبادئها واتفاقاتها قد تؤدي إلى خسارة مستقبلية للعراق في ضوء وضعه الاقتصادي الحالي وعندما يصبح عضواً دائماً في المنظمة سواء المدى القصير أو المتوسط ، وإذا ما قام العراق بالاستعداد لمواجهة المخاطر المتوقعة والاستفادة من المقترحات الآتية :

١. تطوير البيئة التشريعية الحالية من أجل ضمان غطاء قانوني لحماية أنشطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتسهيل الإجراءات التي تسهم بدعم المؤسسات الاقتصادية وتأهيلها ، إذ إن تأهيل التشريعات والقوانين يعد بالعامل المهم لتحقيق المكاسب المرغوبة من الانضمام، وهنا يأتي الدور لعمل إصلاحات تشريعية تشمل قوانين تتعلق بجانب الاستثمار وتنظيم الشركات والكمارك وإصلاحات في الجانبين المالي والمصرفي وبما ينسجم وشروط الانضمام إلى المنظمة كإجراء استباقي استعدادا لهذا الغرض .

٢. إعداد دراسات توضح نقاط القوة والضعف في الأسواق المحلية واقتراح السبل المثلى للتعامل مع مبادئ النظام التجاري العالمي وكيفية استثمار الفرص المتاحة والميزات النسبية سواء في الأسواق المحلية أم العالمية ، وبما يتفق مع مقتضيات الانضمام إلى المنظمة لبيان التكاليف المتوقعة للانضمام، إذ إن عملية الانضمام تتطلب دراسة السياسات المنفذة وتحديد المنسجمة منها وغير المنسجمة .

٣. في ظل تنامي الدور المناط بأهمية التكتلات الاقتصادية كوسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ، وبالنظر لعدم تعارض هذا المبدأ مع المادة الخامسة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) التي تستثني البلدان المتكتلة من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع دول من خارج التكتل، الأمر الذي يستوجب ضرورة قيام العراق بالانضمام إلى تكتكل إقليمي للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا التكتل في تدعيم القدرة التنافسية كخطوة أولى للتجارة الحرة بين هذه البلدان لممارسة نشاطه الإنتاجي على أسس تكاملية في ظل مشروعات مشتركة أو مناطق للتجارة الحرة ، ويعتبر هذا في حد ذاته خطوة مهمة نحو الاستعداد بشكل كامل بالانضمام إلى المنظمة [48] ،لاسيما أن العراق يتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية والبشرية ، فضلا عن أهمية موقعه الجغرافي .

٤. العمل على تطوير واستحداث عدد من الأجهزة التي تعنى بالتجارة الخارجية وتأهيل العاملين فيها لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي ولمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة ،

٥. العمل على دعم جهود التدريب والتطوير داخل القطاعات الاقتصادية وتوجيهها سواء العامة أم الخاصة للاهتمام بالكوادر البشرية والعمل على تنمية قدرات العاملين فيها .

٦. ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجارب العالمية في تعاملها مع الانفتاح في ظل المنظمة درساً هاماً للعراق، إذ تمكنت بعض هذه البلدان ومنها الصين من إطلاق عملية التنمية الشاملة، واعتمادها على إمكاناتها وطاقاتها وتطويرها، فضلاً عن إصلاح الاقتصاد فأضحت سوقها جاذبة للاستثمارات الخارجية، الأمر الذي يستوجب دراسة الانعكاسات التجارية السلبية والايجابية على بعض البلدان التي مضى على انضمامها مدة كافية للاستفادة منها ولاستشراف المستقبل الاقتصادي العراقي وذلك في ضوء وضعه الحالي .

٧. التحول في بنية الاقتصاد ومصادر النمو فيه بإعطاء دور واضح للقطاعات غير النفطية وزيادة تنوعها ، إذ إن هذا التنوع سيوفر حماية للاقتصاد ضد الظاهرة الاقتصادية الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي ، وتحدث هذه

الظاهرة عندما يؤدي استغلال الموارد الطبيعية كالنفط مثلا وزيادة الصادرات منه إلى رفع قيمة العملة المحلية الأمر الذي يجعل من مسألة التصنيع غير قادرة على المنافسة ، ونتيجة ذلك تزداد الاستيرادات وتنخفض الصادرات من المنتجات المعتمدة على مصادر غير طبيعية، ومن ثم ف إن تطوير القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة يعد بالأمر المناسب في مرحلة ما قبل الانضمام [49] .

٨. ضرورة إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية وبما يتناسب وشروط وقواعد المنظمة مع الأخذ بالاعتبار جانب نوع من المرونة في السياسات الاقتصادية بهدف توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص ، ويعتمد ذلك على القيام بإصلاحات اقتصادية من خلال إعداد برنامج خاص للتكيف الهيكلي **Structural Adjustment Program** يتمحور بإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص عن طريق خلق بيئة استثمارية جيدة من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر **(FDI)**والاهتمام بالبنى الارتكازية والمنشآت ذات الأهمية الستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص العراقي القيام بها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى،ضرورة إعادة النظر بالانضمام والقوانين ذات العلاقة بهدف تبسيط الإجراءات وإثراء عوامل المنافسة والتوجه نحو آفاق إبداعية تقاوم جوانب وتوجهات المنافسة العالمية والتعامل معها بموضوعية .

إن هذه الرؤيا الجديدة ستخلق مناخاً يستطيع القطاع الخاص التعامل معه بصورة موضوعية لاسيما بعد انضمام العراق إلى المنظمة، إذ إن التعامل الجدي مع هذا المناخ سيساعد على ترجيح كفة الإيجابيات على السلبيات وتفعيلها بقدر الإمكان .

٩. وفيما يتعلق بمسألة الحماية، فإن المنظمة لم تلغيها بشكل كامل لاسيما المتعلقة بدعم المنتجات الزراعية ، وعليه فإن الحماية تعد خطوة نحو زيادة التنافسية في الوقت الحاضر لوضع اقتصادي مثل الوضع العراقي، بشرط أن تكون مؤقتة وغير مطلقة وانتقائية لصناعات واعدة ولإعطاء فرصة لتحسين الإنتاج فيها وزيادة قدراتها التنافسية مستقبلا.

١٠. ضرورة تفعيل مؤسسات النظام المالي والمتمثلة بالمصارف وأسواق المال لأغراض تعبئة المدخرات المحلية وتمويل النشاط الاقتصادي ، فضلا عن أهميتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية .

الخاتمة

إذا كانت هناك ثمة تداعيات أو سلبيات من انضمام العراق إلى**(WTO)** مستقبلا يمكن أن تساعد على تقويض الاقتصاد الوطني وتزيد من تدهوره من خلال التأثير سلباً في عملية التنمية، فإن هناك مكاسب وفرصاً يمكن الاستفادة منها إذا ما تم الأخذ بالمقترحات الواردة في المحور الرابع، ومما يستنتج من البحث أن مسألة الاستجابة السريعة لشروط المنظمة واتفاقياتها في المرحلة الحالية قد تؤدي إلى حصول تداعيات ستؤثر سلبا بشكل أو بآخر نظرا لضعف قدرة الاقتصاد التنافسية وضعف تأهيله للمشاركة كعضو دائم في المنظمة في ضوء ظروفه الاقتصادية الحالية، مما يجعل من هذا التوجه أمراً غير ذي جدوى، نظراً لارتباطه بمجموعة تحديات قد تحول دون الاستفادة من المكاسب التي يصبو إليها العراق من هذا الانضمام وان كانت هناك مزايا يمكن أن ترتبط في المنظمة التي تنضوي في ركبها بلدان عديدة ، وتبقى مسألة الاستفادة من المكاسب المرجوة متوقفة على مدى قدرة الاقتصاد الوطني في الاستعداد لتوجيه وتصحيح الاقتصاد بالشكل الذي يجعله قادراً على التفاوض ومجاراة شروط المنظمة وقواعدها وقدرته على مواجهة التحولات الجديدة في النظام التجاري العالمي، الأمر الذي يستلزم التفتيش عن حلول إستباقية للانضمام باعتبارها أمرا ضرورياً في إبعاد البلد عن مفاجآت غير محسوبة قد تفاقم المشاكل التي تصاحب الاقتصاد

ومنها البطالة والتضخم وتردي مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يكون العلاج الأصعب من تأهيل الاقتصاد خلال المرحلة الحالية وتحديثه والعمل على رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، إذ إن إعداد خطوات إستباقية تجري من خلال ستراتيجية واضحة المعالم مقترنة بتطوير وبناء قاعدة صناعية قادرة على الدخول في مضمار المنافسة الدولية وكمعيار للبقاء، مع الأخذ بنظر الاعتبار السبل والمقترحات السابق ذكرها ، بيد أن هذا الاقتراح لايعني التشاؤم من مسألة الاندماج في إطار المنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يتصل بضرورة التخطيط المدروس للانضمام يأخذ بنظر الاعتبار تكاليفه المستقبلية و ما من ش أنه أن يعطي للعراق فرصة لترتيب بيئته الاقتصادية بالشكل الذي يمنع قدر الإمكان حصول التداعيات السلبية المحتملة التي قد تتركها WTOعلى الاقتصاد العراقي .

الهوامش

(١) أسامة جعفر، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، ،2006، ص3 .

By : http//www. info.rsscrs.

(٢) عبد الواحد غفوري، العولمة و الجات–الفرص و التحديات، (القاهرة:مكتبة مدبولي، 2000)، ص 32، ومكتب العمل العربي : انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية ، الطبعة بلا ،1995،ص42 .

(٣) محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ج 2،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1967) ،ص 227 – 230، و مكتب العمل العربي ،مصدر سابق،ص39 .

(٤) محمد عابد، التجارة الدولية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ،2001)، ص450 .

(٥) د. طلال منصور، انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وأثره على التدريب الجمعية، اللقاء السنوي الثالث عشر بجامعة الملك سعود ،الرياض،ص 716.

By:www. Dahsha. com/uploads/IndhimamSaudyyaTijara

(٦) د. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها– النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،ط 3،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،) 2001 ص ص33–35 .

(٧) سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة ،ط1،(دمشق:دار الفكر، 2001)،ص26.

(٨) انظر في ذلك: أسامة جعفر ، مصدر سابق، ص5، وعبد الواحد غفوري،مصدر سابق، ص 64 ، و عبد المطلب عبد الحميد،الجات واليات منظمة التجارة العالمية(الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003)،ص 182.

(٩) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، (الرياض: 2004)، ص 92،وصهيب جاسم ، "منظمة التجارة العالمية بين الاختطاف والمقاومة" ، مجلة قضايا دولية ، العدد365، بغداد، 1999ص22 .

(١٠) منظمة التجارة العالمية – وآثارها الثقافية وموقف المملكة العربية السعودية فيها ،ص3–4 و د. إبراهيم العيسوي،مصدر سابق، ص58 ،

(١١) محسن هلال، "ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية – اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مجلة المستقبل العربي،العدد/254، مجلد/4 لسنة2000ص80 –81 .

(١٢) مثنى فضل علي،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص229–231 .

(١٣) عبد الناصر نزال العبادي،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،ط1،(عمان :دار الصفاء للنشر1999)،ص 74 .

(١٤) د. محمد صفوت قابل ، اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع ، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد السادس "التجارة الخارجية ومستقبل التنمية" للفترة(16–18ت1) 2001 ، (الأردن : جامعة اليرموك ،2001)،ص16.

By:http//www. Openshare.com/ muqatel/ Behoth/Ektesad8/WTO/sec

(١٥) د. جاب الله الفضيل، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي 1424 ، مكة المكرمة، جامعة ام القرى ،ص17،

(١٦) موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستيرمقدمة الى معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1996، ص 156–157،

(١٧) خالد الفيشاوي، سبتمبر2003،الزراعة وقضايا الغذاء في العالم .

By:www. kefaya org/reports/0309feesh.

(١٨) د.إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص85–86 .

(١٩) سمير اللقماني، مصدر سابق، ص 92 .

(٢٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ص80 و81 .

(٢١) انظر في ذلك: سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية والجات،(،الإسكندرية:مركزالإسكندرية للكتاب،1994)، ص390، وعبد الواحد غفوري، مصدر سابق، ص 80، عبد الناصر نزال العبادي،مصدر سابق، ص 73.

(٢٢) د. إبراهيم العيسوي،مصدر سابق، ص 95 و 96 .

(٢٣) الأمم المتحدة،الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق2008،(نيويورك:الأمم المتحدة، 2007)، ص7

(٢٤) المصدر نفسه، ص8 .

(٢٥) "منظمة التجارة ولقاء الفرصة الأخيرة بهونك كونغ" By:www.aljazera.net

(٢٦) world bank, world Development Report ، entering the 21st Century، 1999\2000 Washington. ،1999 ،D ،c

(٢٧) Williamson Jeffrey G،، Globalization ، labor Markets and policy Backlash in the past,vol,12,Number 4,1998, Journal of Economic vol,12 pp 63 – 70.

(٢٨) لماذا تنفجر فقاعات النظام المالي العالمي ؟ د. عبد الحميد الغزالي،18 ايلول 2008 .

By:www.swissinfo.ch/ara/specials

(٢٩) مخاطر التجارة الحرة على البيئة . By:www.lawoflibya.com/forum

(٣٠) محسن هلال ، ومحمد رضوان ، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2001)، ص9 .

(٣١) بالاعتماد على : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، نشرة الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 ،ص16 .

(٣٢) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي للفترة(2003–2006)،ص17، والبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ،2006،ص40–41 .

(٣٣) بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي،مصدر سابق ، ص12.

(٣٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، 2008، مصدر سابق ،ص359 .

(٣٥) د.سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية ،(ابو ظبي: صندوق النقد العربي، 2007) ، ص14 .

(٣٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، 2008، مصدر سابق ، ص 153 ، و

Handbook of International Trade and Development Statistics 2007. ،UNCTAD Online Data،

(٣٧) محسن هلال،مصدر سابق، ص87 .

(٣٨) منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها ، مصدر سابق، ص3–5 .

(٣٩) المعهد العربي للتخطيط ، التفاعل مع الاقتصاد العالمي، سلسلة جسر التنمية الكويت، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2006، ص 28 .

(٤٠) د. علي توفيق الصادق وأد، علي احمد البلبل، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2001)، ص 276 .

(*) راجع حول المعايير البيئية وإدارة نظم الجودة المواقع الاتية:

www.syrianmed.org&www.eef.org.bh&www.agarcity.com

(٤١) بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي،مصدر سابق ، ص104،و وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات ، النشرة السنوية 2007 ، ص9 .

(٤٢) د. سنان الشبيبي ،ملامح السياسة النقدية ، مصدر سابق، ص15 .

(٤٣) الاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية 2003، ص15 والنشرة السنوية لعام 2006 ، ص34 .

(٤٤) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الهيئة الستراتيجية لإعادة الاعمار، ستراتيجية التنمية الوطنية(2005–2007) ، ص 38 .

(٤٥) وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1997–2004، ، 2005 ، ص18 .

(٤٦) د. إبراهيم العيسوي،مصدر سابق، ص 95 .

(٤٧) عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص11–12.

(٤٨) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الهيئة الستراتيجية لإعادة الاعمار، مصدر سابق ،ص9 و37 .

(٤٩) المصدر نفسه، ص37.